2737 1208

القراء الكرام .. لقد تم نقل صفحة بعيدا عن السياسة من يوم الاثنين الى يوم الثلاثاء من كل اسبوع

الحلقة ١٨

هل يمكن العثورعلى سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكّم بلسانه بحيث يكتفي بالحديث «بعيداً عن السياسة»،وفي هذا الوقت بالذات؟ نقصد في فصل «الربيع العربي» الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تعوم في فائض الشك ونكهات الريبة ومحفزات رفع الصوت.

في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة ،كان الحديث «بعيداً عن السياسة «مغرياً وممتعاً للسياسيين المحترفين. فما يعرفونه ويجهله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودّون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء بالخضراء..

حديث السياسي «بعيداً فعلاً عن السياسة» بات وكأنه تهمة بالغياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة بجفاف الذاكرة .

ذوات سبق وتحدثوا «بعيداً عن السياسة » وكانوا ممتعين في سردهم الهادئ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرّة. حديثهم أضحى أكثر إثارة بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وإن كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويفاجئنا .

الحكي «هذه المرة » له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم نكن نرى منهم سوى صفحة التجهم واليباس، هم بعد التقاعد أصحاب بديهة رائقة وتسعفهم النكتة عندما تحرجهم الأسئلة.

ملك التل

طاهر المصري ضمير السياسية الأردنية.. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (١-١٢)

الذين حاولوا توصيف الحياة السياسية الأردنية، تفاوتت تقديراتهم بشدة على أمور كثيرة، لكنها اتفقت على نقطتين: الأولى أن هذه الحياة السياسة محرقةٌ لرجالاتها، وبالذات في السنوات العشرين الماضية. فلم يغادر رئيس وزراء إلا وكان التصوّر أنه لن يعود بعدها لكثرة ما كانت تلحقه في أيامه الأخيرة من حملات تغبير. والصفة الثانية للحياة السياسية الأردنية أنها بدون ذاكرة مدوّنة!. لا تفسير واضحاً لهذه الظاهرة سوى احتمال أن يكون رؤساء الحكومات السابقون لا يريدون تدوين مذكراتهم لكثرة ما التبس فيها من أمور يصعب تدوينها بموضوعية.

طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان والرئيس الأسبق للوزراء، لا نريد أن نقول أنه الوحيد الذي « نجا » من هاتين الصفتين. فالرجل لشدة تواضعه وعزوفه الفطري الصادق عن سماع التقريظ الفاقع، لن يرضيه أن يقال عنه أنه من رجال الدولة ذوي السوّية الفريدة الذين لم تحرقهم السلطة ولم يندرجوا في الاصطفافات الخلافية ولم تتلوث أيديهم بالموبقات السياسية أو المالية. ولأنه كذلك فان التحرش بذاكرته السياسية للسنوات العشرين الماضية مسألة صحفية ممتعة.

في المملكة المغربية يطلقون على رجالات الدولة المرصودين للمهمات الكبيرة، تعبير رجال «الخزّان»، باعتبارهم يُفترضُ أن يكونوا ثقاةً عدولاً أقوياء وذوي أفق مبدع لتولي القضايا المفصلية أو الصعبة. أبو نشأت (ونشأت أيضاً اسم والده) له في «الخزان الأردني الهاشمي» موروثٌ عائلي سابقٌ لوحدة الضفتين عام ١٩٥١. وقد عزّزه الرجل بالممارسة الشخصية الشاقّة. في عام ١٩٩١ آثر أن تستقيل حكومته على أن يُحلّ مجلس النواب، فسُجلت له ضمن سفر الحياة الديمقراطية. كان له حضوره في لجنة الميثاق الوطني، ومن فوقها بنى جهوداً أثيرة في رئاسة اللجنة الوطنية الأخيرة للحوار السياسي. وحين يُسأل الرجل عن تجربته مع الإخوان المسلمين في حكومة الـ ٩١ وفي لجنة الحوار فانه يستذكر تفاصيل تستحق التسجيل في قاموس الحياة المدنية والحراك الديمقراطي، حيث الاختلاف السياسي لا يؤثر على الإحترام الشخصي المتبادل.

حتى لا نثقل على تواضع الرجل بأوصاف وألقاب إيجابية يعرفها الجميع، فإننا نقتطف بعضاً مما أوردته موسوعة ويكيبيديا عن الرجل. فهي تنقل كلمة المغفور له بإذن الله الملك الحسين عندما قال له: «ما تعاملتُ مع إنسان أشرف منك يا طاهر». وفي سياق آخر يوصف أبو نشأت بأنه «ضمير الحياة السيّاسية الأردنية، كونه يؤمن بمدنية الدولة إيماناً أهلّه لأن يتولى على المستوى القومي مسؤولية قطاع المجتمع المدني في الجامعة العربية أيام تعاظم الإحساس بضرورة الإسراع في الإصلاح. فقد نشأ الرجل على الإيمان القومي حد التصوف، وهو يعتبر وحدة الضفتين تحدياً قومياً وطنياً لاتفاقية سايكس بيكو. وفي تجسيده لمفهوم وسلوكيات الوحدة الوطنية كان الأبعد عن جدل المحاصصة والحقوق المنقوصة. وحين يتحدث في هذه الحلقات عن قرار فك الإرتباط فان لديه ما يقوله من تفاصيل قد لا يعرفها الكثيرون.

أبو نشأت الذي أنهى دراسته في جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ حياته الوظيفية في البنك المركزي أيام تأسيسه (براتب ٤٥ ديناراً شهرياً). مروحة المهمات التي تولاها بعد ذلك توسعت ،من النيابة إلى الوزارة إلى رئاسة الحكومة إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الأعيان. هذا عدا التمثيل الدبلوماسي للاردن والمهمات القومية المدنية. وفيها كلها ظل متمسكاً بمنظومة المبادئ الشخصية التي يقول في مدونته الشخصية على الانترنت أنها ألقت بظلالها على مسيرته السياسية والاجتماعية. ولعلها هي ذاتها الانطباع الشائع عنه بأنه «رجل لا يضيع بوصلته».

تُسب لي في تلفزيون دبي ما لم أقله.. والإعلامي يسأل ما يشاء سياسياً .. و تحريف الإجابة أمر يخالف أخلاقيات المهنة

فرقٌ كبيرٌ بين أن يندم السياسي على موقف أو تصرف اتخذه، وبين أن يضطر لتوضيح ما التبس من ذاك الموقف أو لتصحيح ما اعتراه من تحريف أو تشويه متعمد.

الرئيس طاهر المصري لم يسبق أن نُقل عنه طوال ما يزيد عن ربع قرن من العمل العام في عديد مواقع المسؤولية، انه ندم على موقف أو إجراء قام به. ولا أذكر للرجل انه اضطر يوما لمثل الذي فعله الأسبوع قبل الماضي، أن يصدر بيانا بشأن المقابلة التي أجراها معه تلفزيون دبي ونسبوا له ما لم يقله. هو لم يعقب على المقابلة التي سمعها الكثيرون لكنه عقّب على البيان الذي صدر عن المقابلة قبل بثها بأربعة أيام وتضمن قراءة محرّفة لها. كانت «حركة» مريبة أكثر لؤماً من ان يتجاوزها سياسي «طويل البال» كطاهر المصري، خصوصاً أن النشر عن المقابلة قبل أن تذاع كان أمراً مثيراً للشبهة فرض نفسه على كل الذين التقوا الرجل في حينه، ونحن منهم، بأن يكون مدخلاً للحديث.

كان أمراً غير معهود أن يضطر أبو نشأت لإصدار بيان توضيحي لما فعله تلفزيون دبي في المقابلة التي قلتم أنهم نسبوا لكم ما لم تقولوه شيء من التوضيح:

العاملون في الحقل العام معرضون في هذه الأيام لكل أنواع الإنتقاد والتشويه وربما اغتيال الشخصية

كان من الضروري من وجهة نظري أن أوضح هذا الأمر الذي وضع بطريقة مضخمة جداً وخارجة عن السياق. نسبوا اليّ ما لم أقله بالمعنى الحرفي الذي قصدت. أنا واثق من كل ما قلته وأعرف ماذا تحدثت به، لكن التحضير للمقابلة لنشر الخبر ظهر قبل المقابلة بحوالي أربعة أيام فلم أرد أن يبقى القيل والقال وتجاذب الكلام والسكوت مدة طويلة، لأن السكوت قد يعني عند الناس أنه إما قبول أو عدم اعتراض، فاضطررت أن أصدر بياناً توضيحياً كخطوة أولى نحو التوضيح الكامل عندما تذاع المقابلة. أذيعت المقابلة وكان هناك تطابق بين ما قلته في البيان وبين ما قلته في المقابلة.. الصحيح أن هذه أمور يحصل بها انفلات كبير جداً، ويجب أن نتابعها. فنحن نعمل في الحقل العام، ومعرضون في هذه الأيام لكل أنواع الانتقاد والتشويه في بعض الأحيان واغتيال الشخصية، لكن توضيحي كان به جلاء وفيه هدوء وأدب في التعامل. أعتقد أن التوضيح كان ضروريا وأدى الغرض وعندما شاهد الناس المقابلة ظهر أنني كنت مستهدفاً ولم يكن حقيقة ما قيل. أعتقد أن التوضيح كان لازما لغاية الحقيقة.

من تابع المقابلة أدرك بأن السؤال الذي وجه لكم كان «مغمغما» في قالب مبطن..هل كان السؤال واضحاً في حينه؟

أنا فهمت القصد فوراً، فقد تعودنا على هذه الأسئلة التي بها شطارة وخبث وفيها إيحاءات. بصراحة أقول أنني ارفض أن أبدي رأيي في أمور سلبية أو محاولة للهجوم بإظهار سلبيات للمجتمع وللوطن الأردني خارج حدود الأردن. لا أقبل أن أهاجم الأردن في التلفزيونات العربية، بينما في المقابلات سواء في التلفزيون أو الاذاعة أو الصحف المحلية داخل الوطن أكون أكثر وضوحاً. من ناحية وطنية يجب أن نبقي هذه الأمور بيننا. لذلك لم أجب بالطريقة التي توقعت المذيعة أن أجيبها عليه.

بناء على هذا الإشكال الذي حصل، ألا ترى وجوب التشدد في محاسبة وسائل الإعلام الالكترونية وغيرها إذا ما اقترفت إساءات متعمدة أو اغتيال لشخصية؟

موضوع اغتيال الشخصية أمر سيئ جدا ويجب أن يتم التعامل معه من هذا المنطلق. لكن الأسئلة الصحفية المثيرة أو المحرجة لا أعتقد أنه يجب أن يحاسب عليها بنفس الطريقة. أرى أن من حق الإعلامي أن يسأل أسئلة واضحة وجريئة، ومن حق المستجوب أن يجيب بالطريقة التي يراها مناسبة. أعتقد أن هناك أسئلة وأموراً كثيرة مخبأة في بلادنا العربية لا بد من كشفها، وهذا واجب السلطة الرابعة، الإعلام، أن يكشف هذه القضايا لكن بطريقة مهنية وأخلاقية. أنا لم أغضب من السؤال الذي طرح من مذيعة تلفزيون دبي، رغم انه طرح بأسلوب غامض. واجبها كإعلامية أن تطرح ما تشاء من الأسئلة الواضحة والمحددة. ليس لدي أي اعتراض على السؤال. كسؤال سياسي كان مقبولا وضمن نطاق المهنة وكشف الحقائق. لكن اعتراضي كان على ما نشر في الموقع الالكتروني حيث نسبوا لي ما لم أقله، وهذا يخالف أخلاقيات المهنة.

حديث أبو نشأت عن التشويه أو التحريف الذي حصل في الموقع الالكتروني لتلفزيون دبي، ليس بعيداً في الزمن والنوعية عن الذي يعتري بعض الإعلام الأردني وبالذات المواقع الالكترونية من اتهامات وصلت احياناً باغتيال الشخصية وبتكبير الحجر في موضوع محاربة الفساد. ولذلك سألناه إن كان هو شخصياً مع فكرة تغليظ العقوبة في قانون المطبوعات أو في القوانين الجزائية الأخرى على قضايا التشهير واغتيال الشخصية قال:

مجلس الأعيان وأنا بالذات كنا وراء إلغاء المادة ٢٣ وذلك حماية لحرية الصحافة وتحديداً المواقع الالكترونية. لكن بنفس الوقت يجب أن نسعى لزيادة الدقة والمهنية في الأخبار.. ففي المعايير المهنية الصحفية العالمية هناك ما يسمى (NEWS) و(VIEWS) أي الأخبار والآراء. أنت مسؤول عن الأخبار التي تقولها، وتحاسب إذا كانت خطأ، لكن رأيك لا تحاسب عليه لأنك حر فيه. هذا المعيار إذا تم تطبيقه في الإعلام الأردني سنكون بألف خير، ونسير بطريق إصلاحي إعلامي صحيح. المهم المهنية! أما حرية الرأي فيجب أن لا تمسّ. أنا ضد أن يتم تحديد قيود على الإعلام تحت ادعاءات مختلفة. لكن أيضاً أنا ضد أن لا تكون هناك مهنية، فلا بد من وضع قواعد ورقابة ذاتية من قبل السلطة الرابعة نفسها لعدم الإضرار بسمعة البلد أو بسمعة المواطنين، لكن دون الدخول عليهم بقوة القانون.

البعض يتهم سياسيين أو مسؤولين سابقين أنهم يقفون وراء بعض المنابر الإعلامية الالكترونية، يمولونها ويستخدمونها في «حرب الأشباح» بين مراكز القوى.. كما يحب البعض ان يسميها:

يقال مثل هذا الكلام، وهو أمر مؤسف ينبغي ان لا يحصل. وأنا ألوم الإعلاميين أنفسهم الذين يقبلون بهذا الأمر.

في الحلقة القادمة : طاهر المصري و«الإخوان المسلمين»

استراحة:

ما السبب الذي تعجز به الدولة ممثلة بكافة أجهزتها التشريعية والتنفيذية والأمنية عن تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة، رغم وجود يافطات كثيرة تتضمن هذه الجملة؟

ليس من سمة المجتمع الأردني التقيد بمفهوم سيادة القانون. الخطأ يقع على الحكومات وعلى النواب والأعيان الذين يقرون القانون وهم يقومون بالتدخين تحت القبة، ويقع على النواب والأعيان أيضاً عندما يصدرون قانونا للسير ويحددون نوع نمر السيارات ويخالفونها. الخطأ يحصل في مفهومنا لتطبيق سيادة القانون. وما يسري على التدخين يسري على الواسطة والمحسوبية وعلى كل شيء. ففلسفة جزء من المجتمع الأردني هي الواسطة. هكذا هي طبيعة المجتمع الأردني.. مفهوم سيادة القانون غير متمكن لدينا.

إذا التزم الإعلام الأردني بالتفريق بين «الخبر» و«الرأي الشخصي»، فنحن بألف خير لكن لابد من وضع قواعد ورقابة ذاتية من السلطة الرابعة

في حفل عيد الاستقلال ٢٠١١

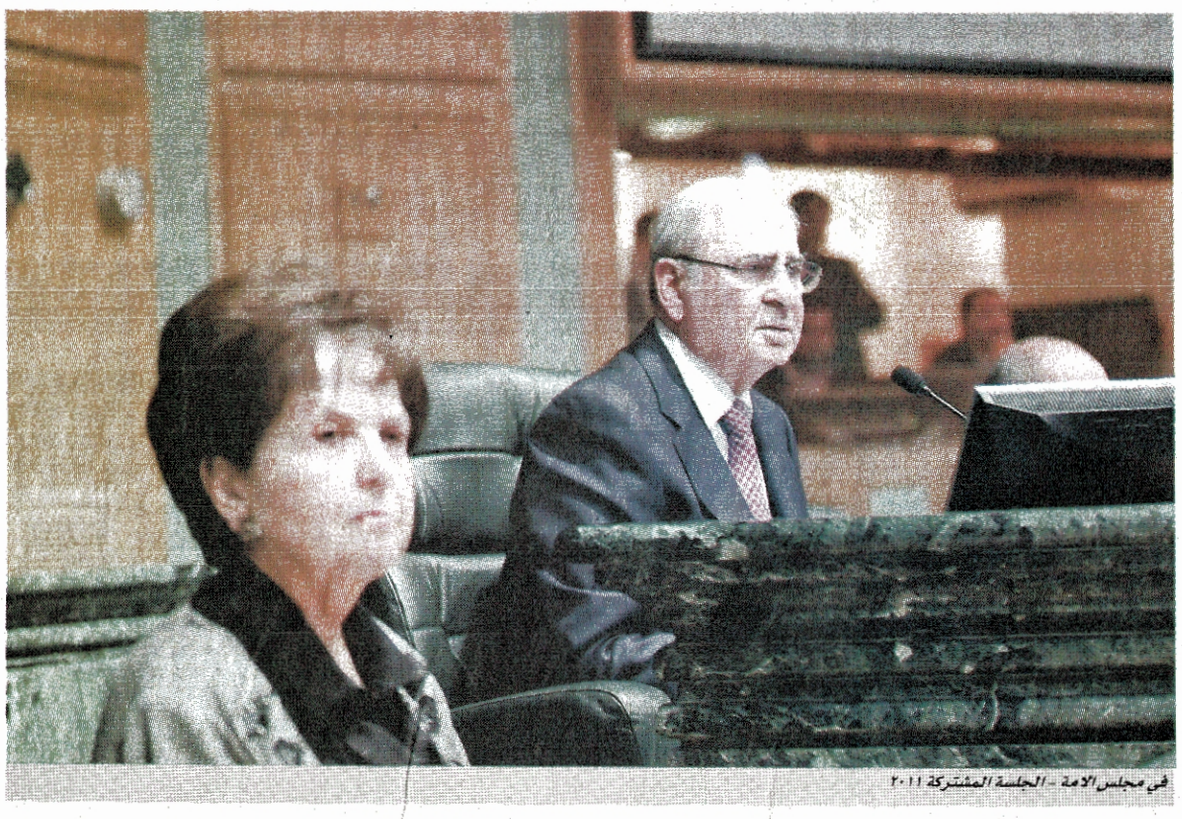

في مجلس الأمة - الجلسة المشتركة ٢٠١١

ألوم الإعلاميين أنفسهم إن صح أن بعض المنابر والمواقع الإخبارية ممولة ومستخدمة من سياسيين أو غيرهم